AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/969
S/1998/570
24 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من السيد فارس بويز، وزير خارجية لبنان، حول موضوع المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سمير مبارك
السفير
الممثل الدائم

290698 290698 98-18301

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية لبنان

[الأصل: بالعربية]

أكتب إليكم مجددا بشأن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية والمعتقلات التي تقيمها إسرائيل في المناطق التي لا تزال تحتلها منذ ٢٠ عاما ونيف، حيث اجتاحت لبنان ربيع عام ١٩٧٨ لأول مرة، ولم تنسحب من أراضيه المحتلة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، الذي يقضي بجلائها عن الأراضي اللبنانية فورا ودون قيد أو شرط، مع العلم أن عدد هؤلاء يناهز ٢١٣ معتقلا.

إن حالة هؤلاء المعتقلين تقلق حكومة لبنان وشعبه، ومما يزيد شعور اللبنانيين بالغضب، ما يمثله هذا الاعتقال من استمرار إسرائيل في خرقها السافر لحقوق الإنسان، إذ لم توجه أية تهم إلى هؤلاء المعتقلين منذ احتجازهم، وهم يتعرضون أثناء أسرهم لأعوام طويلة، لمعاملة غير إنسانية، ويخضعون لشتى أنواع التعذيب على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والميليشيا التابعة لها، وبما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وإسرائيل هي طرف فيها. وتنص هذه الاتفاقية والبروتوكول الأول التابع لها على حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي من أي تعذيب أو حجز اعتباطي. زد على ذلك أن إسرائيل قد اعتقلت عشرات اللبنانيين في الأشهر الأخيرة وأوقفت ومنذ العاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الزيارات الدورية لهم من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى معتقل الخيام، ومنعت ذويهم من زيارتهم أو إرسال الرسائل والملابس والأدوية لهم. وهناك في معتقل الخيام العديد من المرضى والفتيات والمسنين، هذا إلى جانب وجود أكثر من ١١ طفلا وقاصرا تقل أعمارهم عن ١٧ عاما، حيث يتعرضون بدورهم للتعذيب والتجويع، وهذا ما يخالف المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، التي أقرتها الأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. ومن الملفت أنه في الآونة التي روجت إسرائيل المعلومات المضللة عن نيتها الانسحاب من جنوب لبنان، فقد كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي والميليشيا التابعة لها من عمليات اختطافها للمدنيين اللبنانيين والزج بهم في معتقل الخيام دون أي مسوغ قانوني. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الميليشيا التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي قد أقدمت على خطف (٦٠) مواطنا لبنانيا بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، وذلك وفقا لمعلومات زودتنا بها المنظمات الدولية الإنسانية.

وليس أكثر تعبيرا عن استخفاف إسرائيل بالقانون الدولي إلا قرار محكمة العدل الإسرائيلية العليا الذي أعلن عنه بتاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، والذي نص على الاستمرار في احتجاز المعتقلين اللبنانيين، وبدون محاكمة، كرهائن وورقة مساومة، رغم مرور سنوات على احتجازهم. إن هذا القرار الذي يهدف إلى

إضفاء الغطاء القانوني على التجاوزات الإسرائيلية، هو انتهاك صارخ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية كافة.

معالي الأمين العام،

أناشدكم، وأناشد من خلالكم الهيئات المختصة في منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بمناسبة احتفال العالم بمرور خمسين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيما يحيي لبنان يوم الأسير اللبناني، ببذل قصارى الجهود من أجل وضع حد لمأساة هؤلاء المعتقلين ولمعاناة ذويهم وأقاربهم. إن معتقل الخيام يشكل وصمة عار تضاف إلى سجل الاحتلال الإسرائيلي الحافل بالممارسات المنافية للمواثيق الدولية في جنوب لبنان، ويجب أن يقفل ويسمح للمعتقلين بالعودة إلى بيوتهم وعائلاتهم بعد طول انتظار.

إن مطلبنا بإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، هو اليوم أكثر إلحاحا، بالنظر إلى الإفادات التي أدلى بها أولئك الذين أطلق سراحهم، بأنهم كانوا عرضة لأبشع أساليب التعذيب الهمجية والبربرية التي يخضع لها المعتقلون في سجن الخيام، وهذا ما أكدته التقارير والمعاينات الطبية فيما يتعلق ببعضهم، إذ توفي عدد منهم في المستشفيات بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم. وهذا ما تؤكده بعض المنظمات الدولية الإنسانية.

إن زعم إسرائيل أن "جيش لبنان الجنوبي" هو المسؤول عن معتقل الخيام، لا يبرئ إسرائيل بأي شكل من المسؤولية، فما هذا الجيش إلا أداة في يدها، ولا يمكنه البقاء إلا بدعمها، ففي قوة الاحتلال الفعلية، وهي في نهاية المطاف مسؤولة عن تطبيق المواثيق الدولية التي تحمي الرازحين تحت الاحتلال، لذلك فإن زعمها هذا، ما هو إلا تبرير مردود تدحضه كل الوقائع.

في ضوء ما تقدم، فإننا نتوجه إليكم يا معالي الأمين العام، طالبين مساعدتكم في وضع حد لهذه المأساة التي لمستم عمق أبعادها من أمهات المعتقلين لدى زيارتكم الأخيرة للبنان، ونحن على ثقة بأنكم لن تدخرو جهدا ولا وسيلة في العمل على مساعدة أولئك المعتقلين اللبنانيين بالطرق المناسبة والفاعلة التي ترونها.

- - - - -